

الإبراهيمي، وادخال عدد من الكراسي لجلوس اليهود في اثناء الصلاة، وخزانتين لحفظ التوراة، وضعت احدهما في الزاوية اليعقوبية من الحرم، ممّا فتح الباب للاستيلاء، عملياً، على الزاوية اليعقوبية والحضرة الإبراهيمية^(٣٥). وفي وقت لاحق (أوائل تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٢)، قرر الحاكم العسكري الاسرائيلي زيادة جديدة في الساعات المخصصة لصلاة اليهود في الحرم. وبالمقابل، أُجري تقليص للساعات المسموح فيها للمسلمين بالصلاة، فأصبحت ساعتين ونصف الساعة لصلاتي الظهر والعصر؛ ومُنع المسلمون من الصلاة على موتاهم في الحرم^(٣٦).

دائرة الاوقاف وتطوّر الاحداث

ظَلَّت دائرة الاوقاف الاسلامية قريبة من مجرى الاحداث في الخليل. وقد تابعت، من قرب، التطورات داخل الحرم الإبراهيمي، والاجراءات المتلاحقة التي اتخذتها سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي، خصوصاً في الفترة ما بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٢، حيث كانت المجابهة المباشرة الخصوصية قد وقعت مع الهيئة المسؤولة الأولى عن الشؤون الدينية في المدينة. وأدت المجابهة الى عدد كبير من الصدمات، التي جاء بعضها حاداً، واتخذ بعضها الآخر سمة رسمية وصيغة تقديم المطالب الى السلطات ورفع المظالم الى الجهات الاسرائيلية المعنية.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، حاولت دائرة الأوقاف، في الخليل، فرش الحرم الإبراهيمي بالسجاد، كما جرت العادة، لاستقبال شهر رمضان المبارك وفصل الشتاء، فرفضت السلطات الاسرائيلية ذلك، وحالت دون تنفيذه؛ فأحتجت دائرة الأوقاف لدى الحاكم العسكري في الخليل، وقدّمت، كذلك، احتجاجاً خطياً الى وزير الدفاع الاسرائيلي، بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠، طالبة منه اصدار أوامره الى الجيش بعدم التعرّض لدائرة أوقاف الخليل وترك لها حرية ممارسة عملها في المسجد الاسلامي. وفي ١٩٦٧/١٢/١٢، اجتمعت دائرة الاوقاف بوزير الدفاع وأوضحت له الممارسات التي يقوم بها مسؤولون يهود، وغير مسؤولين، داخل الحرم الإبراهيمي، ومحاولاتهم المستمرة خلق أوضاع ومعطيات جديدة داخله. وأكدت له ان المسلمين لا يمكن ان يوافقوا على السماح لغير المسلمين بممارسة أية شعائر مخالفة لعقيدتهم. ووعد وزير الدفاع الاسرائيلي، في حينه، بوضع حدّ لتلك الاستفزازات. كذلك قدّم مدير أوقاف الخليل مذكرة الى الحاكم العسكري، بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٨، ضمنها شكاوى عدة تتعلق بممارسات مشابهة؛ واحتج، بعدها بشهر تقريباً (١٩٦٨/١/١٣)، أمام الحاكم نفسه على قيام بعض الزوار اليهود بتريدي أناشيد وشعائر دينية؛ وبينّ للحاكم ان الحرم الإبراهيمي هو مسجد اسلامي، ولا يسمح لغير المسلمين باقامة شعائرهم في مسجد اسلامي. كذلك قدّم رئيس بلدية الخليل، وقاضي الخليل، والمفتي، ومدير الأوقاف، ورئيس السدنة، وعدد كبير من علماء المسلمين ووجهاء محافظة الخليل، مذكرة ضافية، الى وزير الدفاع والحاكم العسكري العام والحاكم العسكري للخليل، بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٨، ضمّنها اعتراضهم على صلاة اليهود في الحرم الإبراهيمي وادخال خزانة اليه، وطالبوا بوضع حدّ لذلك^(٣٧).

تجاهلت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي جميع الاحتجاجات هذه. ولم تتخذ أي اجراء من شأنه الحدّ منها، أو التقليل من استفزازات اليهود لسكان الخليل العرب. بل انها مضت الى ما هو أبعد ممّا جرى، فنسفت، بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١١، درع الحرم الإبراهيمي والبوابة الرئيسية المؤدية اليه؛ وهدمت، في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام عينه، بئر القلعة التابعة للحرم. أمّا المستوطنون، فقد تابعوا تصعيد استفزازاتهم، فمنعوا، بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٨، ثلاث نساء مسلمات من